

Distr.: General
7 March 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣١ من القائمة الأولية**
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٦
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

المحتويات

الصفحة

٣	التوجه العام
٦	البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية
٨	البرنامج الفرعي ٢: التجارة والاستثمار والابتكار
١١	البرنامج الفرعي ٣: النقل
١٤	البرنامج الفرعي ٤: البيئة والتنمية
١٦	البرنامج الفرعي ٥: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من المخاطر وإدارتها

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

** A/71/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

200416 200416 16-03644 (A)



٢٠	 التنمية الاجتماعية
٢٣	 الاحصاءات
٢٥	 الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية
٣١	 الطاقة
٣٣	 الولايات التشريعية

التوجه العام

١٦-١ يتمثل الهدف العام للبرنامج في تيسير تضافر العمل بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، تمشيا مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسينصب تركيز البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل الدول الأعضاء في جميع أنحاء المنطقة وحشد وسائل تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، من بين جملة أمور أخرى، سيركز البرنامج على المسائل المتصلة بالتعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين.

١٦-٢ تستمد ولاية البرنامج من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧ (د-٤) الذي أنشئت بموجبه اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد أدرجت هذه الولاية بمزيد من التفصيل في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة نفسها، وبخاصة قرار اللجنة ١/٧١، الذي أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٠/٢٠١٥. والتوجه الاستراتيجي للبرنامج مستمد أيضا من نتائج وقرارات المؤتمرات العالمية الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخيرة، فضلا عن الاتفاقات الدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

١٦-٣ وتعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تضم حوالي ثلثي سكان العالم، مركزا للتجارة الدولية والاستثمار والتكنولوجيا وتسهم إسهاما كبيرا في الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس اضطلعت آسيا والمحيط الهادئ بقيادة العالم سعيًا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما يتجلى من الانخفاض الحاد للفقر، وإحراز تقدم باهر، حتى في المجالات التي لم تتحقق غاياتها. وكثيرا ما سجل أسرع تقدم في البلدان التي كانت أشد تخلفا عن الركب.

١٦-٤ ومع ذلك، لا بد من التصدي للتحديات المستمرة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا يزال معظم الفقراء والجياغ في العالم يقيمون في تلك المنطقة، ويقطن معظمهم أقل البلدان نموا كما يعيش كثير منهم في بلدان نامية تنسم بارتفاع مستويات نصيب الفرد من الدخل. ونظرا لأن فوائد النمو الاقتصادي لا تزال موزعة بشكل غير متساو، ما فتئ انعدام المساواة في الدخل والفرص، وبين البلدان

وداخلها يشكل تحدياً رئيسياً. ولا يزال كثير من العمال في حال من الضعف، وازداد انعدام الأمن الاقتصادي بسبب محدودية الحماية الاجتماعية في جزء كبير من المنطقة. أضف إلى ذلك، أن الانتقال من التعليم إلى العمل يشكل أحد العوائق الرئيسية التي تواجه الشباب، ولا سيما في جنوب وجنوب غرب آسيا، وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. ونتيجة لذلك، فإن ما نسبته ١١ في المائة من ٧١٧ مليوناً من الشباب الذين يعيشون في المنطقة وتتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ عاماً عاطلون عن العمل.

١٦-٥ قد أدت استراتيجيات النمو الاقتصادي الحالية وأنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة إلى زيادة التفاوت بين السكان والتجمعات المحلية، وإلى التحضر العشوائي والتدهور البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكثر عرضة للكوارث، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغير المناخ، حيث لا تعبأ بالحدود آثار الكوارث التي تشمل الغبار والعواصف الرملية الناجمة عن التصحر.

١٦-٦ وتشكل التغيرات الديمغرافية السريعة تحديات وفرص إضافية، حيث يجب أن يتصدى بعض البلدان لارتفاع نسب المسنين وزيادة نسب الإعالة، في حين تتصدى بلدان أخرى لمسائل تتصل بشريحة كبيرة من السكان الشباب. والمنطقة بعيدة أيضاً عن تحقيق المساواة بين الجنسين. ونظراً للتحديات التي تطرحها المعايير الاجتماعية والأطر القانونية السائدة، فإن النساء أقل حظاً من الرجال في ما يتعلق بالمشاركة الكاملة في المجتمع، وامتلاك الأصول أو المشاركة في العمالة المدفوعة الأجر. وتحمل المرأة عبئاً غير متناسب من العمل المنزلي غير المأجور. ولا يزال العنف القائم على نوع الجنس سائداً في جميع أنحاء المنطقة.

١٦-٧ وللمواجهة التحديات المذكورة أعلاه والتكيف مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أعادت اللجنة تنظيم نفسها (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠١٥). وتعكس برامجها الفرعية المترابطة التكميلية التسعة أولويات الدول الأعضاء فيما يتعلق بجوانب محددة من أهداف التنمية المستدامة. ومع زيادة استفادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من خبرتها في هذه المجالات المواضيعية المحددة، ستكفل إنجاز برامجها الفرعية بطريقة متكاملة ومتعددة التخصصات، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستواصل اللجنة، باعتبارها أكثر المنابر الحكومية الدولية شمولاً في المنطقة، تيسير القيادة السياسية الجماعية والتعاون للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير، والاتفاقات والسياسات القائمة على الأدلة التي تدعم التنمية المتكاملة والشاملة والمستدامة، والتصدي للتحديات المشتركة. وسوف تواصل إجراء البحوث والتحليلات لدعم الدول الأعضاء في وضع السياسات بشأن المسائل البالغة الأهمية والمستجدة. وستواصل اللجنة أيضاً العمل كمركز

إقليمي وقاعدة للمعارف وتنمية القدرات، بما في ذلك من خلال مؤسستها الإقليمية الست. وستدعم مكاتبها دون الإقليمية (في إطار البرنامج الفرعي ٨) البرامج الفرعية الأخرى في المساهمة في وضع المعايير على الصعيد الإقليمي؛ وتعزيز تبادل المعارف والتواصل والتعاون بين الدول الأعضاء؛ وستقوم برصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ والمساهمة في تطوير العمل التحليلي للجنة لضمان زيادة العمق والتغطية للأبعاد دون الإقليمية؛ وحشد العمل التحليلي والمعياري للجنة ودعم اندماجها في السياسات والاستراتيجيات.

١٦-٨ وستواصل اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، باعتبارها كيانا إقليميا، الاضطلاع بدور محوري في سد الفجوة بين المناقشات الوطنية والعالمية والإجراءات المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى وجه التحديد، ستيسر اللجنة، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تنفيذ ومتابعة واستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المناابر المعنية، آخذة في الاعتبار مختلف الظروف والقدرات الوطنية ومستويات التنمية، مع مراعاة الحيز والأولويات السياسية الوطنية. وستقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع البيانات والإحصاءات من أجل تعزيز التنسيق الإقليمي في قياس التقدم المحرز. كما ستدعم الدول الأعضاء في تنمية القدرة على الاستفادة من وسائل التنفيذ، بما في ذلك من خلال زيادة فعالية تعزيز العلم، والتكنولوجيا والابتكار وزيادة التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك في مجال التمويل من أجل التنمية وفي تعزيز التجارة بين بلدان المنطقة.

١٦-٩ كما ستركز اللجنة أيضا في ما تقوم به من أعمال بشأن التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين، على تحقيق قدر أكبر من الترابط الإقليمي في مجال الطاقة، والنقل البري والبحري في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المتوقع أن يؤدي التكامل الإقليمي، الذي ترعاه اللجنة، إلى نمو مستدام عالي الجودة من خلال تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتكامل الأسواق، والتعاون المالي وخلق فرص العمل، كما ستدعم ذلك نهج ذات كثافة كربونية أقل، وطاقة متجددة أكثر، وربط شبكي سلس عابر للحدود.

١٦-١٠ وتمشيا مع ولايات اللجنة ومزاياها النسبية، ستسعى أيضا إلى الحد من عدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برامج عمل كل منها؛ إلى جانب تعزيز أعمال حقوق المرأة وتمكينها، وتعزيز الإدماج الاجتماعي وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة؛ وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والقدرة على مواجهة الكوارث والصدمات؛ وتطوير وتعزيز الآليات المؤسسية للتعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء.

١٦-١١ وتحقيقا لما ورد أعلاه، ستعمل اللجنة على تشجيع التعاون الإقليمي وفيما بين بلدان المنطقة، والاتساق من خلال اتخاذ إجراءات منسقة مع باقي المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، ومع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وستواصل اللجنة على وجه الخصوص، العمل كنصير لمبادرة "توحيد الأداء" التابعة للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، من خلال قيادتها لآلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، وفي جميع التفاعلات التي تجري مع كيانات الأمم المتحدة. وستهدف الجهود أيضا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات الإقليمية وتسخير ذلك، فضلا عن توفير الدعم الإقليمي للحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن دور الأعمال التجارية واحتياجاتها في تحقيق التنمية الشاملة والمرونة والمستدامة. وتماشيا مع اللجان الإقليمية الأخرى، ستواصل اللجنة أيضا، تعزيز التعاون الأقليمي لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة، وكفالة تأثير المنظورات الإقليمية في العمليات السياسية العالمية بصورة فعالة.

البرنامج الفرعي ١

سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية

هدف المنظمة: تعزيز وضع السياسات الاقتصادية الكلية الاستشرافية والتمويل من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد وثائق السياسة العامة والإعلانات والبيانات التي تصدرها الدول الأعضاء مما يدل على المواءمة مع ما تروج له اللجنة من خيارات سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية، لتعزيز استدامة النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمطرد، ومراعاة المنظورات الجنسانية	(أ) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الوطنية القائمة على الأدلة التي تشجع النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمطرد وتراعي المنظورات الجنسانية
زيادة النسبة المئوية للمشاركين في استطلاعات الرأي المتعلقة بمبادرات اللجنة وتفيد بزيادة المهارات من أجل تنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا	(ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تنفيذ السياسات التي تدعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا
زيادة عدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى التي تعتمد توصيات اللجنة بشأن تمويل التنمية المستدامة	(ج) تعزيز أطر تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون المالي الإقليمي

الاستراتيجية

١٦-١٢ تظطلع شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي ويستوحي هذا البرنامج الفرعي توجهاته الاستراتيجية من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً لل عقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية لل عقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والوثائق الختامية للمؤتمرات الوزارية بشأن التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ (انظر [E/ESCAP/MCREI/3](#))، فضلاً عن القرارات الواردة أدناه في إطار الولايات التشريعية. وعلى وجه الخصوص، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله)، و ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع) و ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة).

١٦-١٣ وتعد سياسات الاقتصاد الكلي الاستشرافية ضرورية لضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي ودعم النمو والتنمية المستدامة، بينما يعد توافر ما يكفي من التمويل المستقر والطويل الأجل أحد المكونات البالغة الأهمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتطلب تحديد السياسات ذات الصلة استعراضاً وتحليلاً مستفيضين للظروف الاقتصادية القائمة، والمخاطر والتحديات الناشئة، فضلاً عن تحسين فهم عمليات المفاضلة المعنية المرتبطة بها، مع التركيز على تعزيز القدرات المتعلقة بوضع وتنفيذ هذه السياسات لجعل منطقة آسيا والمحيط الهادئ قادرة على التكيف.

١٦-١٤ ولتحقيق هذا الهدف، سينفذ البرنامج الفرعي مزيجاً من الأعمال التحليلية وبناء القدرات، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز بيئة السياسات من أجل وضع سياسات تعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمطرود وزيادة التمويل لأغراض التنمية المستدامة.

١٦-١٥ ومن خلال تقديم البرنامج الفرعي لإسهامات فنية تتعلق بوضع سياسات قائمة على الأدلة عن طريق التدريب التقني لدعم تنفيذ السياسات الفعالة وتوفير منبر لتبادل المعارف، سيعمل على ما يلي:

(أ) رصد اتجاهات الاقتصاد الكلي والمخاطر والتحديات الناشئة بغية تقديم اقتراحات في مجال السياسات ذات الصلة؛

(ب) تحليل الاحتمالات التي تهدف إلى الحد من الفقر والتنمية الشاملة، وتقديم اقتراحات في مجال السياسات ذات الصلة؛

- (ج) تقييم تطورات السياسات الضريبية والنقدية والهيكلية في المنطقة، وتحديد القضايا الشاملة، وتقاسم أفضل الممارسات؛
- (د) تحديد الخيارات المتاحة لتمويل التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على تعبئة الموارد المحلية؛
- (هـ) تعزيز التعاون المالي الإقليمي؛
- (و) تعزيز تنمية القدرات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- (ز) مساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة الدول النامية في تنفيذ برامج العمل ذات الصلة؛
- (ح) تعزيز التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في شكل حوارات متعلقة بالسياسات والدعوة إلى معالجة التحديات المتوسطة والطويلة الأجل، وإلى سد الثغرات في التنمية؛
- (ط) مساعدة البلدان على تنويع اقتصاداتها لجعل التنمية أكثر استدامة.
- ١٦-١٦ وسيتم التركيز بشكل خاص على تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليميين، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز تمويل التنمية المستدامة وعلى تبادل الخبرات الجيدة وأفضل الممارسات. وسيولى الاهتمام الواجب لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الصوت الإقليمي المنسق بشأن قضايا وتحديات التنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستتعاون اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة (بما في ذلك من خلال آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)، والمنظمات الدولية، والإقليمية، ودون الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المحلي، ومعاهد البحوث، والروابطات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

البرنامج الفرعي ٢

التجارة والاستثمار والابتكار

هدف المنظمة: تعزيز التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- (أ) تعزيز السياسات القائمة على الأدلة بشأن التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة
- زيادة عدد وثائق السياسات والإعلانات والبيانات الصادرة عن الدول الأعضاء التي تبدو متوافمة مع خيارات السياسات التي تروج لها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التجارة والاستثمار وتنمية
المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار

(ب) توسيع وعميق قدرات الدول الأعضاء على تعزيز التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا والابتكار على نحو يدعم التنمية المستدامة وإدماج المنظورات الجنسانية

زيادة النسبة المئوية للمشاركين في استطلاعات الرأي ممن يفيدون بزيادة مهاراتهم في تعزيز التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار، مما في ذلك المنظورات الجنسانية، من خلال مبادرات اللجنة، ومن ضمنها مبادرات مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا

(ج) تعزيز المشاركة على الصعيد الإقليمي من أجل النهوض بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

زيادة عدد الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في آليات التعاون الإقليمية المعنية بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا والابتكار التي تيسرها اللجنة

الاستراتيجية

١٦-١٧ تقع المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التجارة والاستثمار والابتكار، بدعم من مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا بوصفه ذراعها الإنمائي الرئيسي لتنمية القدرات في مجال التكنولوجيا. ويستمد التوجه الاستراتيجي للبرنامج الفرعي بشكل رئيسي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل اسطنبول، وبرنامج عمل فيينا، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، فضلا عن القرارات المذكورة أدناه في إطار الولايات التشريعية. وعلى وجه الخصوص، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تحقيق الجوانب ذات الصلة بالتجارة والاستثمار من أهداف التنمية المستدامة ٢ (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) و ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) و ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها) عن طريق تغطية الجوانب المتعلقة بتعزيز تمثيل البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الدولية العالمية وتنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية ومبادئها المتفق عليها بشأن المعونة لصالح التجارة. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضاً الدول الأعضاء في تحقيق جوانب الهدف ١٧ (تعزيز الشراكة العالمية وتنشيط وسائل التنفيذ من أجل التنمية المستدامة) ذات الصلة بالتجارة والاستثمار والابتكار، فضلاً عن

الجوانب ذات الصلة بالابتكار المتضمنة في المهدفين ٨ و ٩ (إقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار).

١٦-١٨ وسينفذ البرنامج الفرعي من خلال الجمع بين البحوث التحليلية وبناء القدرات، ولا سيما بغرض تعزيز مساهمة التجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي التكامل الإقليمي، بوسائل تشمل تحسين بيئة السياسات بغرض تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتطوير كل ذلك لنقل التكنولوجيا على نحو فعال. وسيركز العمل على تقديم مساهمة قوية من أجل وضع سياسات تستند إلى الأدلة وتوفير التدريب والدعم التقنيين اللازمين لتنفيذ سياسات فعالة، وتيسير منابر مناسبة من أجل تبادل المعارف بشأن الخبرات والإصلاحات ذات الصلة في مجال السياسات، فضلاً عن بناء توافق في الآراء بشأن هذه المسائل على الصعيد الإقليمي.

١٦-١٩ وسيجري تناول المسائل التالية، مع التركيز بشكل رئيسي على التنمية الشاملة والمستدامة والتكامل الإقليمي:

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير التجارية، بغية التفاوض على نحو فعال بشأن اتفاقات التجارة والاستثمار وإبرامها وتنفيذها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، على الصعيدين العالمي والإقليمي وعلى الصعيد الثنائي، وفهم الخلفية المتزايدة التعقيد، المحيطة بهذه الاتفاقات؛

(ب) وضع سياسات وتدابير تيسير التجارة وتنفيذها، بما في ذلك تلك المتصلة بالتجارة الزراعية، مع التركيز بشكل خاص على نظم وترتيبات التجارة اللاورقية؛

(ج) وضع وتنفيذ تدابير فعالة في مجال السياسة العامة لتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة وإدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأسواق الإقليمية والعالمية؛

(د) تعزيز بيئة فعالة للسياسات في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي ودعمها، بما في ذلك فهم ما يترتب عليها من آثار تتعلق بالابتكار والإدماج التكنولوجي؛

(هـ) إيجاد بيئة فعالة في مجال السياسات ودعم تنميتها من أجل تطوير واستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك نقل التكنولوجيا؛

(و) إنشاء وتعزيز أطر وآليات مشتركة للتعاون الإقليمي في مجال التجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٦-٢٠ وعملا على تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستتعاون اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة (بسبل منها آلية التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المجتمعية، ومعاهد البحوث، والروابط وسائر منظمات المجتمع المدني. وعلى وجه الخصوص، سيواصل البرنامج الفرعي دعم مواصلة تطوير المناير المختلفة للتعاون والتكامل الإقليميين، بما في ذلك الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ للاستثمار المباشر الأجنبي، ومنتدى الأعمال لآسيا والمحيط الهادئ وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية والنقل في آسيا والمحيط الهادئ. وسوف يقوم ببناء وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق آلية تيسير التكنولوجيا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوجه خاص وتبادل المعارف على الصعيد الإقليمي بوجه عام. وسوف يواصل العمل على نحو وثيق مع قطاع الأعمال التجارية من خلال المجلس الاستشاري لشؤون الأعمال التجارية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك شبكة الأعمال التجارية المستدامة وفرق العمل المختلفة التابعة لها. واعترافا بالآثار المتباينة التي يمكن أن تترتب على التجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا والابتكار بالنسبة للمرأة والرجل، سيجري تعميم إدماج المنظور الجنساني في الأعمال والنواتج التي سيتمخض عنها الاضطلاع بالأنشطة آنفة الذكر.

البرنامج الفرعي ٣ النقل

هدف المنظمة: تعزيز التنقل وترابط شبكات النقل لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد السياسات والبرامج والمبادرات التي تضعها الدول الأعضاء في مجال النقل وتنسجم بالاستدامة والاستجابة للشواغل الجنسانية، بما يتفق مع خيارات السياسات التي تروج لها اللجنة	(أ) تعزيز سياسات وبرامج النقل الوطنية القائمة على الأدلة، والعمل على أن تكون متسمة بالاستدامة ومراعاة المنظور الجنساني
زيادة عدد الخطط والمشاريع والبرامج التي تدعم تطوير الهياكل الأساسية للنقل لزيادة الربط المادي وتكامل الوسائط المتعددة	(ب) تحسين الهياكل الأساسية لزيادة الربط المادي
الوسائط المتعددة، بما يتماشى مع توصيات اللجنة	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

٢٠٠٠ زيادة عدد الأعضاء في اللجنة من الدول الموقعة على اتفاقات عالمية وإقليمية ودون إقليمية ذات صلة بالنقل، أو الدول الأطراف فيها

(ج) تعزيز التدابير المؤسسية والتنفيذية من أجل كفاءة الأعضاء تمشيا مع توصيات اللجنة، من قبيل استخدام النظم الإلكترونية وتبسيط الإجراءات ومواءمة الوثائق، من أجل كفاءة النقل واللوجستيات على الصعيد الدولي

الاستراتيجية

١٦-٢١ تقع المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة النقل ويستمد التوجه الاستراتيجي للبرنامج الفرعي بشكل رئيسي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتائج المؤتمرات الوزارية بشأن النقل، فضلا عن القرارات المذكورة أدناه في إطار الولايات التشريعية. وخلال فترة السنتين، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تحقيق هدي التنمية المستدامة ٩ (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار) و ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) من خلال تحسين ترابط شبكات النقل والحركة، والنهوض بالتنمية المستدامة للنقل في الوقت نفسه.

١٦-٢٢ ويعتبر تعزيز الترابط بين شبكات النقل أمرا بالغ الأهمية لكفالة استمرار زخم النمو الاقتصادي في المنطقة ونشر الرخاء في البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن المناطق الفقيرة النائية. ولقطاع النقل أيضا دور بارز في الحد من استهلاك الطاقة وآثار الكربون والعوامل الخارجية السلبية الأخرى، بما في ذلك الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، والتي تعرقل التنمية المستدامة. ويتمثل أحد النهج الاستراتيجية الرئيسية لتحقيق القدر الأمثل من التكامل المتوازن للأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لخدمات النقل في إنشاء وتفعيل نظم متكاملة ومتعددة الوسائط للنقل واللوجستيات تدعم الربط المستدام والشامل لشبكات الطرق. وسيقدم نظام النقل واللوجستيات المتعدد الوسائط والتكامل حلا لتزايد الطلب على النقل يواكب الحاجة إلى المزيد من الإدماج الاجتماعي وحماية البيئة.

١٦-٢٣ وخلال فترة السنتين، سيوفر البرنامج الفرعي الدعم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى وضع نظم متكاملة متعددة الوسائط للنقل واللوجستيات من خلال الاستمرار في الاضطلاع بدور الأمانة للاتفاقات الحكومية الدولية الثلاث بشأن شبكة الطرق الآسيوية السريعة، وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، والموانئ الجافة. وتوفر هذه الشبكات أساساً متيناً لتحقيق الترابط الإقليمي وربط جميع الدول الأعضاء غير الساحلية بالطرق البرية وربط الدول الجزرية الصغيرة النامية بالبحر من خلال الموانئ، وتوفر أيضاً الفرص الاقتصادية والاجتماعية للفقراء في المناطق الريفية نظراً لأنها تمر عبر المناطق الحدودية الريفية النائية، حيث تعيش الغالبية العظمى من فقراء المنطقة. وسوف يركز تفعيل هذه الشبكات على استخدام وسائل النقل البحري والنقل بالسكك الحديدية السليمة بيئياً والتي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، مع توفير النقل البري الحيوي للتنقلات لمسافات قصيرة.

١٦-٢٤ وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على تنفيذ التدابير اللازمة لتحسين الكفاءة التشغيلية لنظم النقل بها، بوسائل تشمل وضع أطر إقليمية مشتركة، ومواءمة المعايير والقواعد التقنية والتشغيلية، وتطبيق التكنولوجيات الجديدة على النقل عبر الحدود والابتكارات في مجال اللوجستيات، واستحداث أدوات مبتكرة لتمويل الهياكل الأساسية. وسيساعد البرنامج الفرعي أيضاً الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ سياسات النقل التي تدعم توفير إمكانية الحصول على نظم نقل مأمونة ومعقولة التكلفة ومستدامة للجميع، وتحسين السلامة على الطرق من خلال اعتماد تدابير مبتكرة، بما في ذلك نظام النقل المتكامل المتعدد الوسائط في المناطق الحضرية واستخدام التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما نظم النقل الذكية. وسوف يولى اهتمام خاص أيضاً لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في تصميم وتخطيط الهياكل الأساسية للنقل وخدماته من أجل ضمان المساواة في الحصول على هذه الخدمات.

١٦-٢٥ وعملاً على تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستعاون اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وصناديقها وبرامجها المعنية، (بسبل منها آلية التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المجتمعية، ومعاهد البحوث، والرابطات وسائر منظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٤ البيئة والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز مسار إنمائي يدمج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة، بزيادة كفاءة إدارة الموارد الطبيعية وإيجاد بيئة طبيعية تدعم رفاه الإنسان والرخاء المشترك في كل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء في آسيا والمحيط الهادئ

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد السياسات والاستراتيجيات والأطر التي تضعها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية على الصعيد الوطني وفي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، تمشيا مع توصيات اللجنة	(أ) تعزيز السياسات والاستراتيجيات والأطر القائمة على الأدلة التي تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية على الصعيد الوطني وفي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء
زيادة النسبة المئوية للمشاركين في مبادرات اللجنة من الذين تشملهم استطلاعات الرأي ويفيدون بأنهم قد طبقوا المعارف المكتسبة بشأن إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية، في السياسات والاستراتيجيات والأطر على الصعيد الوطني وفي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء	(ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية، في السياسات والاستراتيجيات والأطر على الصعيد الوطني وفي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء
زيادة عدد المبادرات الإقليمية التي تيسرها اللجنة وتدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني وفي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء	(ج) تحسين التعاون الإقليمي والدعوة بهدف تحقيق إدماج متوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، في السياسات والاستراتيجيات والأطر على الصعيد الوطني وفي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء

الاستراتيجية

١٦-٢٦ تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي بشعبة البيئة والتنمية، بدعم من مركز الميكنة الزراعية المستدامة ومركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة بوصفهما ذراعيهما الرئيسيين لتنمية القدرات في مجال الزراعة المستدامة. والتوجه الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي مستمدٌ بشكل رئيسي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، فضلا عن القرارات المدرجة أدناه في إطار الولايات التشريعية. وعلى وجه الخصوص، سيدعم الدول الأعضاء في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء

على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات). ونظرا لأهمية المدن المستدامة والشاملة للجميع والأمن والمرونة بالنسبة للتنمية المستقبلية في المنطقة، ستدعم اللجنة أيضا الدول الأعضاء في تنفيذ الهدف ١١ (”جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة“). وستقوم اللجنة أيضا بإعادة تنظيم برنامج عملها وأولوياتها بما يتسق ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٦.

١٦-٢٧ وستواصل اللجنة، بناء على إنجازاتها السابقة، دعم الدول الأعضاء في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بطريقة متوازنة، في وضع السياسات في الأجل الطويل، وبالتالي ضمان تعزيز حجم النمو الاقتصادي ونوعيته الاجتماعية والبيئية. وسوف يعزز البرنامج الفرعي الاستدامة البيئية وحماية الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والأراضي، والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والقدرة على التكيف والزراعة المستدامة والتنمية الحضرية والريفية بوصفها من العوامل الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة. وسوف يراعي البرنامج الفرعي الاعتبارات الجنسانية، ويولي اهتماما خاصا إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦-٢٨ وسيقدم البرنامج الفرعي أبحاثا وتحليلات سليمة، وينشر الوثائق والمعارف وخيارات السياسة العامة والممارسات الجيدة من أجل تعزيز الوعي، وإحاطة صانعي القرارات بخيارات التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وسيركز أيضا على إتاحة وضع سياسات واستراتيجيات وأطر مبتكرة وتنفيذها ومتابعتها واستعراضها بغية تعزيز وسائل التنفيذ، ومعالجة مسألة التحضر السريع، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بسبل منها الإدارة المتكاملة لموارد المياه. وسوف يستمر تعزيز هذه الجهود من خلال تقديم الدعم في مجال تنمية القدرات إلى الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال قاعدة معارف إلكترونية. وسيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والحوار المتعدد التخصصات ونُهج القطاعات المتعددة والتنسيق المشترك بين الوزارات؛ وتعزيز أطر التعاون

والترابط الشبكي الإقليمي والأقاليمي (مع التركيز على الشراكة والتبادل بين بلدان الجنوب)؛ وتيسير تقاسم المعارف وتكرار الممارسات الفعالة فيما بين الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة؛ وتعزيز الحوار الإقليمي بشأن التنمية المستدامة، مما يحدد الأولويات والمنظورات الإقليمية ويستعرض التقدم المحرز في المنطقة، في جملة أمور.

١٦-٢٩ ونظرا للطابع الملح للأعمال المتعلقة بالمناخ، ستواصل اللجنة توفير منتدى للحوار بشأن السياسات من أجل تعزيز الاستدامة البيئية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز التعاون الإقليمي من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره) في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٦-٣٠ وعملا على تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستتعاون اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، بسبل منها آلية التنسيق الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المجتمعية، ومعاهد البحوث، والروابط وسائر منظمات المجتمع المدني. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا بشكل وثيق مع البرامج الفرعية الأخرى داخل اللجنة على تعزيز التأزر والاتساق في المجالات ذات الصلة.

البرنامج الفرعي ٥

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

هدف المنظمة: تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل تحقيق التنمية المرنة والمستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد مبادرات التعاون التي يسهلها اللجنة من قبيل آليات ومشاريع وبرامج التعاون الإقليمي، من أجل التصدي للتحديات المشتركة والاستفادة من الفرص المواتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها	(أ) تعزيز الآليات الإقليمية بغية التصدي بفعالية للتحديات المشتركة والاستفادة من الفرص المواتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من أخطار الكوارث، وإدارة القدرة على التكيف والتنمية المستدامة

٢' زيادة عدد الوثائق الحثامية والإعلانات والبيانات والقرارات الصادرة عن الدول الأعضاء لدعم التعاون الإقليمي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما يتماشى مع توصيات اللجنة

(ب) تعزيز السياسات المرتكزة على الأدلة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل تحقيق التنمية المرنة والمستدامة، بما في ذلك مراعاة المنظورات الجنسانية

١' زيادة النسبة المئوية للمشاركين المشمولين بالدراسة الاستقصائية الذين يفيدون بأنهم قد ضاعفوا المهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل التنمية المرنة والمستدامة في أعقاب الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة، بما في ذلك مركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث

٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تبرز أو تدمج الوحدات التدريبية أو المناهج التي وضعتها اللجنة، بما في ذلك مركز التدريب لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في مبادراتها التدريبية

الاستراتيجية

٣١-١٦ تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي بشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث، بدعم من مركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ومركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث، بوصفهما ذراعيها الرئيسيين لتنمية القدرات. ويتناول البرنامج الفرعي التحديات الإنمائية المعاصرة الناجمة عن بناء القدرة على

مواجهة الكوارث الطبيعية وتعميق الترابط في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مسترشداً في ذلك بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والقرارات الواردة أدناه في إطار الولايات التشريعية.

١٦-٣٢ يعتبر الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود من المواضيع الشاملة لعدة قطاعات لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى هذا النحو فهما يردان في العديد من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء بوجه خاص في تحقيق الهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره). وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الشاملة لعدة قطاعات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما الهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع) والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) والهدف ٩ (إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار).

١٦-٣٣ وسيجري تنفيذ هذا البرنامج الفرعي من خلال الجمع بين العمل المعياري والتحليلي والعمل في مجال بناء القدرات، وسيستند إلى آليات التعاون الإقليمي. وسوف تنفذ أنشطة لبناء القدرات، حسب الاقتضاء، من خلال مركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، ومركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث.

١٦-٣٤ وسوف يستخر البرنامج الفرعي التعاون الإقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنمية طريق منطقة آسيا والمحيط الهادئ للمعلومات الفائقة السرعة الصادر به تكليف، وإنشاء مجتمع شامل للجميع قائم على المعرفة يتسم بالقدرة على تحمل الكوارث. وفي هذا الصدد، سيقدم البرنامج الفرعي تحليلاً بالغ الأهمية للفجوات، وتوصيات متعلقة بالسياسات، وأنشطة للتوعية والدعوة، يستكملها الربط الشبكي والشراكات دعماً لمبادرات طريق المعلومات الفائقة السرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز على القدرة على التكيف الإلكتروني. وسوف تستكمل هذه الجهود وتعززها برامج وأنشطة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ينظمها مركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والشركاء الذين يستفيدون من برامج المركز.

١٦-٣٥ وسيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على تسخير آخر التطورات في مجال تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ونظم المعلومات الجغرافية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بسبل منها تحسين نظم الإنذار المبكر، وتحقيق التنمية القادرة على التكيف والمستدامة، لا سيما في البلدان النامية التي تواجه مخاطر عالية وتمتلك قدرات محدودة. كما سيواصل تيسير الوصول في الوقت المناسب إلى البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء وضمان كفاءة استخدام هذه التكنولوجيات المبتكرة للتصدي للكوارث قبل وقوعها وأثناءه وبعده، وحشد الخبرات والموارد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتعزيز تبادل المعارف والممارسات الجيدة، وتحقيق التآزر مع المبادرات الإقليمية القائمة الأخرى. وسوف يستند هذا الجزء من البرنامج الفرعي إلى آليات التعاون الإقليمي، بما في ذلك برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمية لأغراض التنمية المستدامة وآلية التعاون الإقليمي لرصد الجفاف والإنذار المبكر.

١٦-٣٦ وسوف يوفر هذا البرنامج الفرعي للمنتدى الحكومي الدولي ما يلزم من أجل تيسير الحوار والتعاون الإقليميين، وبناء القدرات، ولا سيما في مجال التصدي لمخاطر الكوارث العابرة للحدود. وسوف يزود البرنامج الفرعي الدول الأعضاء بتحليل نقدي وتحليل للسياسات، ويعزز المعرفة وتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي بشأن دمج الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك ما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، في تخطيط التنمية، والتمويل من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وسوف تستكمل هذه الجهود من خلال تزويد الدول الأعضاء بالخدمات الاستشارية الإقليمية بشأن سياسات الحد من مخاطر الكوارث ويتم تعزيزها من خلال تحسين نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على الصعيد الإقليمي التي يوفرها الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين للتأهب للأمواج السنامية والكوارث والعوامل المناخية في المحيط الهندي وبلدان جنوب شرق آسيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرامج وأنشطة بناء القدرات في مجال إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث التي تحققت من خلال مركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث.

١٦-٣٧ وعملا على تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستتعاون اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، بسبل منها آلية التعاون الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المجتمعية، ومعاهد البحوث، والرابطات وسائر منظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٦ التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: تعزيز المجتمعات الشاملة اجتماعيا التي تكفل الحماية والتمكين والمساواة بين جميع الفئات الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز السياسات الوطنية القائمة على الأدلة الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة الآثار المترتبة على التحديات الديمغرافية، بما في ذلك المنظورات الجنسانية	١' زيادة عدد المشاركين المشمولين بالدراسة الاستقصائية في مبادرات اللجنة الذين يفيدون بزيادة المعارف والمهارات اللازمة لوضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة الآثار المترتبة على التحديات الديمغرافية، بما في ذلك المنظورات الجنسانية
	٢' زيادة عدد سياسات الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، التي تقوم على الأطر الإقليمية وتروج لها اللجنة، والرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة الآثار المترتبة على التحديات الديمغرافية
(ب) تعزيز السياسات الوطنية القائمة على الأدلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحقيق التنمية المستدامة	١' زيادة عدد المشاركين المشمولين بالدراسة الاستقصائية في مبادرات اللجنة الذين يفيدون بزيادة المعارف والمهارات اللازمة لوضع وتنفيذ السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة
	٢' زيادة عدد سياسات الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، استنادا إلى الأطر الإقليمية التي تروج لها اللجنة، والرامية إلى تعزيز المساواة الجنسانية وتمكين المرأة من أجل تحقيق التنمية المستدامة
(ج) تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء للحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة آثار التحديات الديمغرافية	زيادة عدد التوصيات والمقررات التي اتخذها الدول الأعضاء، بناء على أو استنادا إلى المبادرات التي تروج لها اللجنة نحو تعزيز أطر العمل الإقليمية ودون الإقليمية، وترتيبات واتفاقات التعاون الإقليمي الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة الآثار المترتبة على التحديات الديمغرافية، بما في ذلك المنظورات الجنسانية

الاستراتيجية

١٦-٣٨ ستولى شعبة التنمية الاجتماعية المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي. ويستمد البرنامج الفرعي توجهه الاستراتيجي بشكل رئيسي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إضافة إلى القرارات الواردة أدناه في إطار الولايات التشريعية. وتشمل الولايات الإقليمية التي توجه هذا البرنامج الفرعي استراتيجية إنشيو من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، وبيان بانكوك بشأن استعراض آسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، والإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقرير الاجتماع الحكومي الدولي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية الصادر عن مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ. وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيركز البرنامج الفرعي تحديدا على الجوانب الاجتماعية للهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها) والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) والهدف ١٧ (تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، من أهداف التنمية المستدامة.

١٦-٣٩ وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تشجيع التغيير على مستوى السياسات العامة والمستوى المؤسسي لكفالة التوازن في إدماج التنمية الاجتماعية في عملية وضع السياسات من أجل تيسير بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المجتمعات الشاملة للجميع والمستدامة والقائمة على الحقوق والتي تسعى إلى الحد من أوجه عدم المساواة والوصول أولا إلى من هم أكثر تخلفا عن الركب.

١٦-٤٠ وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا على تطوير معارف الدول الأعضاء وقدراتها فيما يتعلق بتنفيذ سياسات تعالج الأثر المترتب على التحديات الديمغرافية، بما في ذلك شيخوخة السكان والهجرة الدولية، وأبعادهما الصحية والجنسانية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية، لا سيما للفئات الضعيفة، بما فيها الشباب وكبار السن والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة. وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى الدول

الأعضاء في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال رصد تنفيذ استراتيجية إنشيو والتعجيل بها. وسيجري التركيز على وسائل التنفيذ، بما في ذلك زيادة التمويل، وتعزيز المؤسسات وآليات المساءلة، وبناء الشراكات. وستُعتمد استراتيجية متعددة الجوانب تركز على إدماج المنظور الجنساني ونهج قائم على الحقوق في البرنامج الفرعي بأكمله.

١٦-٤١ وستكون الفئة الرئيسية المستهدفة بالبرنامج الفرعي هي فئة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية، ولا سيما المشاركون منهم في صياغة سياسات التنمية الاجتماعية وبرامجها وتنفيذها وإدارتها. وستركز الاستراتيجية على إجراء الأبحاث التطبيقية والتحليلات ونشر المنتجات المعرفية بشأن الخيارات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالسياسة الاجتماعية كأساس تستند إليه الدول الأعضاء لاتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة، ولا سيما لدعم جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وإدماج هذه الأهداف في الأبعاد الأخرى لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستخضع الممارسات السليمة في مجال التنمية الاجتماعية، بما فيها الممارسات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتلبي احتياجات الفئات الضعيفة في المجتمع وتحقق التكامل بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة، للتحليل والتوثيق بغرض مواءمتها وتكرارها على نطاق أوسع في المنطقة. وسيتم التشديد على دور اللجنة في التعبئة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي وبناء توافق الآراء بشأن تسريع ومواءمة تنفيذ الجوانب الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الالتزامات الدولية المتعلقة بالسكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة. وسيتم تكثيف المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، من أجل بناء القدرات الوطنية بسبل منها تقاسم الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة، والخبرات الإيجابية والممارسات الرشيدة في سياق نقل المعارف والمهارات المتعلقة بطائفة من مسائل التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦-٤٢ وعملا على تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستعاون اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وصناديقها وبرامجها ذات الصلة (من خلال عدة آليات من بينها آلية التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المجتمعية، ومعاهد البحوث، والرابطات، وسائر منظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٧ الإحصاء

هدف المنظمة: تحسين مدى توافر البيانات والإحصاءات الجيدة وإمكانية الحصول عليها واستخدامها دعماً للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد الوثائق والبيانات التي أعدت لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي، والتي تشير إلى المنتجات والخدمات الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الجنسانية	(أ) زيادة توافر المنتجات والخدمات الإحصائية الجيدة والمراعية للاعتبارات الجنسانية واستخدامها لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي
١' زيادة عدد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات التي تتضمن أحكاماً محددة لتعزيز المؤسسي	(ب) زيادة القدرات المؤسسية لتنظيم الإحصائية الوطنية على إنتاج منتجات وخدمات إحصائية ونشرها والإعلان عنها، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغاياتها ومؤشراتها
٢' زيادة النسبة المئوية للدول الأعضاء التي تعزز القدرات المؤسسية لتنظيمها الإحصائية الوطنية، مقاسة بحسب بيانات البنك الدولي عن القدرات الإحصائية، عقب الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ	(ج) زيادة وتحسين استخدام المكاتب الإحصائية الوطنية لمصادر البيانات المتأتمية من عناصر الشبكات الوطنية للبيانات من أجل إنتاج الإحصاءات الرسمية
زيادة عدد النماذج الأولية المتعلقة ببلدان بعينها التي توثق وتظهر بطريقة قابلة للتكرار الاستخدامات الممكنة لمصادر البيانات الجديدة من أجل إنتاج الإحصاءات الرسمية، والتي يسهم فيها كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والنظم الإحصائية الوطنية في المنطقة بإسهامات فنية	

الاستراتيجية

٤٣-١٦ تتولى شعبة الإحصاءات المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي بدعم من المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ باعتباره ذراعها الرئيسي لتنمية القدرات. ويسترشد هذا البرنامج الفرعي أساساً بلجنة الإحصاءات ومجلس إدارة المعهد، وهما الهيئتان الفرعيتان

التابعان للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اللتان تبنيان توافقا في الآراء على الصعيد الإقليمي من أجل اتخاذ إجراءات. ويستمد البرنامج الفرعي توجهه الاستراتيجي بشكل رئيسي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إضافة إلى القرارات الواردة أدناه في إطار الولايات التشريعية.

١٦-٤٤ ومع التركيز بصفة خاصة على الفقرتين ١٧-١٨ و ١٧-١٩ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن البيانات والرصد والمساءلة، وكذلك المتطلبات من المعلومات من أجل متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيدين الوطني والإقليمي، سيسعى البرنامج الفرعي إلى تحسين مدى توافر البيانات والإحصاءات عالية الجودة وإمكانية الحصول عليها واستخدامها دعما للتخطيط ووضع السياسات القائمين على الأدلة، والتحليل، والتوعية. وسوف يدعم على وجه التحديد تطوير أداة قياس أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها، ولا سيما فيما يتعلق بالمواضيع التي توجد فيها ثغرات. وسيقوم بذلك عن طريق توفير منتجات وخدمات إحصائية تيسر إجراء استعراض سياسات إقليمي للتقدم المحرز، وعن طريق تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الإسهام ببيانات وإحصاءات شاملة وفي الوقت المناسب وذات أهمية في المستويات المطلوبة من التفصيل دعما للتنمية المستدامة وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا النظم الإحصائية في استخدام مصادر البيانات التي توفرها الشبكات الوطنية للبيانات، بما في ذلك البيانات التي تجمعها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تحديث إنتاج الإحصاءات الرسمية.

١٦-٤٥ ويتطلب نجاح برنامج عمل التنمية المستدامة إقامة شراكات شاملة فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وسيقوم البرنامج الفرعي بتنسيق وتعبئة الدعم الإقليمي الذي يقدمه جميع شركاء التنمية ذوي الصلة من أجل تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية. وسيواصل عقد اجتماعات هيئة الشركاء للتنمية الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ، وهي مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية والثنائية، وكذلك الشبكة المعنية بتنسيق التدريب الإحصائي في آسيا والمحيط الهادئ، وهي مجموعة من مقدمي خدمات التدريب على الإحصاءات الوطنيين والإقليميين والدوليين، وذلك لتحسين الآثار المجتمعة لأنشطة بناء القدرات. وسيكشف البرنامج الفرعي التعاون مع المؤسسات دون الإقليمية من أجل التنفيذ الفعال للمبادرات الإقليمية وتحسين التكامل الإحصائي. وسييسر مشاركة النظم الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار الشبكات الوطنية للبيانات عن طريق العمل مع مجموعات مثل الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بتنفيذ إطار رصد إقليمي بشأن القدرات الإحصائية من أجل قياس التقدم المحرز.

١٦-٤٦ وسيواصل البرنامج الفرعي توفير منبر لعقد التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٥-٢٠٢٤، وهو مبادرة قطرية متعددة الشركاء تهدف إلى تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من أجل الإدارة السليمة والهوية القانونية للجميع وتحسين البيانات لقياس النتائج الإنمائية.

١٦-٤٧ وفي إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يجري تجميع الإحصاءات والبيانات واستخدامها، ووضع منهجيات القياس، وتطوير القدرات الإحصائية على نطاق مختلف البرامج الفرعية. وسيقوم البرنامج الفرعي للإحصاءات بتيسير وتنسيق برنامج شديد الترابط والمواءمة والاتساق للعمل الإحصائي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

١٦-٤٨ وعملا على تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستتعاون اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وصناديقها وبرامجها ذات الصلة (من خلال عدة آليات من بينها آلية التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المجتمعية، ومعاهد البحوث، والرابطات، وسائر منظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٨

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في منطقة المحيط الهادئ

هدف المنظمة: تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة النسبة المئوية للمشاركين في مبادرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ممن يفيدون بزيادة مهاراتهم في صياغة وتخطيط وتنفيذ سياسات متسقة تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية	(أ) تعزيز البيئة السياسية التي تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢' زيادة عدد الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية التي تعتمد سياسات تدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية، تمشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١' زيادة عدد الوثائق الختامية والقرارات التي تعكس توافقا في الآراء بشأن الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة ٢' زيادة عدد المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية التي تيسرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة	(ب) زيادة فعالية المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا

هدف المنظمة: الاستفادة من التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في شرق وشمال شرق آسيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة النسبة المئوية للمشاركين في مبادرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ممن يفيدون بزيادة مهاراتهم في صياغة وتخطيط وتنفيذ سياسات متسقة تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية ٢' زيادة عدد الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية التي تعتمد سياسات تدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك جوانبها الجنسانية، تمشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	(أ) تعزيز البيئة السياسية التي تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) زيادة فعالية المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة ١' زيادة عدد الوثائق الختامية والقرارات التي تعكس توافقاً في الآراء بشأن الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة ٢' زيادة عدد المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية التي تيسرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة	

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال آسيا وآسيا الوسطى

هدف المنظمة: الاستفادة من التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في شمال آسيا وآسيا الوسطى

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تعزيز البيئة السياسية التي تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية ١' زيادة النسبة المئوية للمشاركين في مبادرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ممن يفيدون بزيادة مهاراتهم في صياغة وتخطيط وتنفيذ سياسات متسقة تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية ٢' زيادة عدد الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية التي تعتمد سياسات تدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك جوانبها الجنسانية، تمسها مع توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ب) زيادة فعالية المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة ١' زيادة عدد الوثائق الختامية والقرارات التي تعكس توافقاً في الآراء بشأن الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢' زيادة عدد المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية التي تيسرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة	

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب وجنوب غرب آسيا

هدف المنظمة: الاستفادة من التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في جنوب وجنوب غرب آسيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة النسبة المئوية للمشاركين في مبادرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ممن يفيدون بزيادة مهاراتهم في صياغة وتخطيط وتنفيذ سياسات متسقة تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية	(أ) تعزيز البيئة السياسية التي تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية
٢' زيادة عدد الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية التي تعتمد سياسات تدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك جوانبها الجنسانية، تمشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	(ب) زيادة فعالية المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة
١' زيادة عدد الوثائق الختامية والقرارات التي تعكس توافقا في الآراء بشأن الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة	
٢' زيادة عدد المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية التي تيسرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة	

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب شرق آسيا

هدف المنظمة: الاستفادة من التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في جنوب شرق آسيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تعزيز البيئة السياسية التي تدعم التكامل بين '١' زيادة النسبة المئوية للمشاركين في مبادرات اللجنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية يفيدون بزيادة مهاراتهم في صياغة وتخطيط وتنفيذ سياسات متسقة تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية التي تعتمد سياسات تُدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك منظوراتها الجنسانية، تمثيلاً مع توصيات اللجنة	(ب) زيادة فعالية المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة '١' زيادة عدد الوثائق الختامية والقرارات التي تعكس توافقاً في الآراء بشأن الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة '٢' زيادة عدد المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية التي تيسرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة

الاستراتيجية

١٦-٤٩ يتولى مكتب الأمين التنفيذي المسؤولية العامة عن تنسيق أعمال البرنامج الفرعي. وسينفذ هذا البرنامج كل من المكاتب دون الإقليمية في المحيط الهادئ وشرق وشمال شرق آسيا، وشرق آسيا وآسيا الوسطى، وجنوب غرب آسيا، وسينفذ في مقر اللجنة في منطقة جنوب شرق آسيا دون الإقليمية. ويرد أساساً التوجيه الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي مختلف ولايات اللجنة المتعلقة بالتعاون والتكامل على المستوى الاقتصادي الإقليمي. وسيستمد توجهه أيضاً من كل من خطة عمل أديس

أبأبا، وبرنامج عمل اسطنبول، وبرنامج عمل فيينا، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١)، وكذلك من القرارات المذكورة أدناه في إطار الولايات التشريعية.

١٦-٥٠ وبالنظر إلى المنطقة الجغرافية الشاسعة وإلى الطابع المتنوع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، يتيح البرنامج الفرعي تحسين توجيه وتنفيذ مبادرات اللجنة على الصعيد دون الإقليمي لدعم التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي على المستوى الإقليمي وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

١٦-٥١ وفي كل منطقة من المناطق دون الإقليمية، سيستند هذا البرنامج الفرعي إلى مسائل دون إقليمية مهمة ومرتبطة بالأولويات الشاملة للبرامج الفرعية الثمانية الأخرى المتمثلة في تعزيز تبادل المعارف والربط الشبكي والتعاون فيما بين الدول الأعضاء؛ ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ والمساهمة في تطوير العمل التحليلي الذي تضطلع به اللجنة ضمناً لزيادة عمق وشمولية الأبعاد دون الإقليمية لأعمال اللجنة؛ والاستفادة من هذا التحليل للمساهمة في وضع المعايير على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ وتيسير الإجراءات التي يلزم اتخاذها لتحقيق التكامل في السياسات والاستراتيجيات على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز التنمية المستدامة والعدالة والشاملة ودعم التكامل المفيد بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦-٥٢ وعملاً على تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستتعاون اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، (عبر سبل منها آلية التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المجتمعية، ومعاهد البحوث، والرابطات وسائر منظمات المجتمع المدني.

(١) يرد ذلك تحديداً في الهدف ١٤ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة).

البرنامج الفرعي ٩ الطاقة

هدف المنظمة: تعزيز أمن الطاقة والربط بين شبكات الطاقة باعتبارهما من الوسائل الكفيلة بدعم حصول الجميع في آسيا والمحيط الهادئ على الطاقة الميسورة والموثوقة والمستدامة والحديثة، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين أطر السياسة العامة لضمان حصول الجميع على الطاقة الميسورة والموثوقة والمستدامة والحديثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية	١' زيادة عدد الوثائق والإعلانات والبيانات المتعلقة بالسياسة العامة والصادرة عن الدول الأعضاء والتي تدل على المواءمة بين سياسات الطاقة وخيارات السياسة العامة للتنمية المستدامة التي تروج لها اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ
(ب) تعزيز أطر التعاون الإقليمي بشأن أمن الطاقة واستخدامها المستدام وربط شبكاتها	٢' القيام، إثر تدخلات اللجنة، بزيادة عدد الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء لتعزيز إطار سياساتها العامة لأمن الطاقة واستخدامها المستدام وربط شبكاتها، بما في ذلك المنظورات الجنسانية
(ج) تعزيز أطر التعاون الإقليمي بشأن أمن الطاقة واستخدامها المستدام وربط شبكاتها	٣' نُوقشت مسألة زيادة عدد المجالات/المواضيع المحددة والمتصلة بأمن الطاقة واستخدامها المستدام وربط شبكاتها وأُقرت على الصعيد الإقليمي
(د) تعزيز أطر التعاون الإقليمي بشأن أمن الطاقة واستخدامها المستدام وربط شبكاتها	٤' زيادة عدد آليات التعاون الإقليمي الميسرة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمتعلقة بأمن الطاقة واستخدامها المستدام وربط

الاستراتيجية

١٦-٥٣ تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الطاقة. والتوجه الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي مستمدٌ بشكل رئيسي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومن نتائج منتدى الطاقة الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والقرارات المذكورة أدناه في إطار الولايات التشريعية. وعلى وجه الخصوص، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تحقيق الهدف ٧ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (ضمان توفير الطاقة الميسورة والموثوقة والمستدامة والحديثة للجميع).

١٦-٥٤ وستتولى البرنامج الفرعي دعم وتعزيز الأطر الحكومية الدولية الإقليمية بشأن الطاقة، ولا سيما منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وآليته لدعم التنفيذ. وسيعمل البرنامج أيضا على تعزيز قدرة ومهام جهات التنسيق الوطنية التابعة للمنتدى لتتبع المبادرات والسياسات الجديدة فيما يتعلق بالهدف ٧ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج منتدى الطاقة الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيسهل البرنامج الفرعي أيضا في تشغيل المركز الإقليمي للطاقة المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ الذي يستضيفه كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي.

١٦-٥٥ وسيركز البرنامج الفرعي على تعزيز المعارف وتشجيع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز أمن الطاقة وتحقيق استدامة استخدامها من خلال نشر المعلومات عن الاتجاهات والتطورات العالمية في تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة والطرائق المتبعة في التدخلات ذات الصلة بالطاقة، وذلك لدعم الدول الأعضاء في وضع أطر السياسات الوطنية والإقليمية ذات الصلة التي تتضمن منظورات جنسانية. كما أن البرنامج الفرعي سيوفر للدول الأعضاء منبرا متعاونيا بشأن تبادل أفضل الممارسات والمعارف، ويستضيف الحوارات السياسية بشأن أمن الطاقة واستخدامها المستدام ويقدم الخدمات الاستشارية الفنية.

١٦-٥٦ وسينشر البرنامج الفرعي، بالتعاون مع شركائه وشبكاته، معلومات عن إمكانية الحصول على الطاقة، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والربط بين شبكات الطاقة والتجارة، وأبعادها السياسية.

١٦-٥٧ وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم للبلدان في مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي بشأن الطاقة، ووضع أطر للسياسات والمبادرات الإقليمية التي تعزز التواصل في مجال الطاقة، بما في ذلك توليدها (من مزيج مناسب من الوقود) ونقلها وتوزيعها، وهيئة بيئة تفضي إلى مشاركة القطاع الخاص ووضع نماذج لتمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبلورة توافق في الآراء وإقامة الشراكات وإبرام الاتفاقات بشأن التواصل الإقليمي في مجال الطاقة والتجارة بالطاقة عبر الحدود.

١٦-٥٨ وعملا على تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستتعاون اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة (عبر وسائل منها آلية التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات المجتمعية، ومعاهد البحوث، والرباطات وسائر منظمات المجتمع المدني. وسيعمل البرنامج الفرعي مع برامج فرعية أخرى تابعة للجنة لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

- ١٢٥/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
- ٢٨٠/٦٥ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا
- ٢٨٨/٦٦ المستقبل الذي نصبو إليه
- ٢٠٦/٦٧ السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية
- ٢٢٦/٦٧ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ١/٦٨ استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- ٢٠٩/٦٨ تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
- ٢١٩/٦٨ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
- ٢٢٥/٦٨ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعنية بالتعاون في مجال النقل العابر
- ٢٣٤/٦٨ نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين
- ١١/٦٩ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون
- ١٣/٦٩ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود
- ١٥/٦٩ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
- ١١٠/٦٩ التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا
- ١١١/٦٩ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
- ١٣٧/٦٩ برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤
- ١٨١/٦٩ الحق في التنمية
- ١٨٣/٦٩ حقوق الإنسان والفقر المدقع

- ٢٠٨/٦٩ متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
- ٢١٠/٦٩ مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية
- ٢١٤/٦٩ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- ٢١٧/٦٩ متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
- ٢٢٠/٦٩ حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
- ٢٣١/٦٩ متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
- ٢٣٢/٦٩ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
- ٢٣٨/٦٩ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ٢٣٩/٦٩ التعاون بين بلدان الجنوب
- ٢٤٠/٦٩ التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
- ٢٤٥/٦٩ المحيطات وقانون البحار
- ٢٧٧/٦٩ إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية
- ٢٨٣/٦٩ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠
- ٢٨٨/٦٩ استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية
- ٣١٣/٦٩ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)
- ٣١٧/٦٩ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي
- ٣١٨/٦٩ التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ
- ٣٢٤/٦٩ تعدد اللغات
- ١/٧٠ تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
- ٧٧/٧٠ الحالة في أفغانستان

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٣٧ (د-٤) اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى
- ١٨٩٥ (د-٥٧) تغيير اسم اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى
- ٤٦/١٩٩٨ تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
- ٣٠٥/٢٠٠٥ تعزيز تنسيق أعمال اللجان الفنية وتوحيدها
- ٣٠/٢٠١٢ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١
- ١١/٢٠١٤ متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
- ١٢/٢٠١٥ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة
- ١٥/٢٠١٥ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ١٦/٢٠١٥ الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
- ٢٧/٢٠١٥ تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
- ٣٠/٢٠١٥ إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥
- ٣٥/٢٠١٥ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- ١/٦٦ إعلان إنشيو
- ٩/٦٦ التنفيذ التام والفعال لمنهاج عمل بيجين ونتائجه الإقليمية والعالمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- ١٥/٦٦ تعزيز مهمة التقييم في أمانة اللجنة

- ١٤/٦٧ التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تخدم منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- ٨/٦٨ تعزيز التنسيق في داخل منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع المنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية
- ٩/٦٨ اختصاصات اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين الذين يعينهم أعضاء اللجنة
- ٢/٦٩ الاستعراض النهائي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- ١/٧٠ تنفيذ إعلان بانكوك بشأن التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ
- ١٠/٧٠ تنفيذ إعلان بانكوك لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥
- ٢/٧١ تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ للعقد ٢٠٢٠-٢٠١١
- ٣/٧١ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠١٤
- ٤/٧١ تنفيذ إجراءات العمل المعجل للبلدان الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
- ٥/٧١ تنفيذ نتائج المشاورة الرفيعة المستوى لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تمويل التنمية
- البرنامج الفرعي ١
- سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية
- قرارات الجمعية العامة
- ٣١٣/٦٥ متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية
- ١٨/٦٨ رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً
- ٢٢٢/٦٨ التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل
- ٢٠٦/٦٩ النظام المالي الدولي والتنمية
- ٢٠٧/٦٩ القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
- ٢٣٤/٦٩ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠١٧-٢٠٠٨)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩/٢٠١٢ القضاء على الفقر

٢٠/٢٠١٣ تقرير لجنة السياسات الإنمائية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٠/٦٨ تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ

٢/٦٩ الاستعراض النهائي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ٢

التجارة والاستثمار والابتكار

قرارات الجمعية العامة

٢٠٥/٦٩ التجارة الدولية والتنمية

٢١٠/٦٩ مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٨/٢٠٠٥ النظام الأساسي لمركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣/٦٨ إتاحة التجارة اللاورقية، والاعتراف عبر الحدود بالبيانات والوثائق الإلكترونية من أجل تيسير التجارة الشاملة والمستدامة داخل المنطقة

٥/٧٠ دعم التعاون الإقليمي والقدرة على تعزيز التجارة والاستثمار دعماً للتنمية المستدامة

٦/٧٠ تنفيذ القرار الذي اتخذته الاجتماع الحكومي الدولي المخصص لوضع ترتيبات إقليمية لتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود

البرنامج الفرعي ٣

النقل

قرارات الجمعية العامة

- ٢٦٠/٦٦ تحسين السلامة على الطرق في العالم
- ٢١٣/٦٩ دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- ٤/٦٠ الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطريق الآسيوي السريع
- ٤/٦٢ الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا
- ٥/٦٤ إنشاء منتدى وزراء النقل الآسيويين
- ٤/٦٦ تنفيذ إعلان بانكوك بشأن تطوير النقل في آسيا
- ٥/٦٦ تنفيذ إعلان جاكارتا بشأن شراكات القطاعين العام والخاص لتنمية الهياكل الأساسية في آسيا والمحيط الهادئ
- ٦/٦٦ تحسين السلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ
- ٤/٦٨ تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن تطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك برنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦)، والإطار الاستراتيجي الإقليمي لتيسير النقل البري الدولي
- ٦/٦٩ تنفيذ إعلان طهران بشأن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية الهياكل الأساسية في آسيا والمحيط الهادئ لأغراض التنمية المستدامة
- ٧/٦٩ الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة
- ٧/٧٠ تنفيذ إعلان سوفيا بشأن تحسين النقل البحري والخدمات ذات الصلة في منطقة المحيط الهادئ
- ٨/٧٠ تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن النقل باعتباره مفتاحاً للتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي
- ٦/٧١ ربط طرق النقل البحري لأغراض التنمية المستدامة
- ٧/٧١ اعتماد إطار التعاون الإقليمي لتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية
- ٨/٧١ تعزيز الترابط داخل مناطق آسيا والمحيط الهادئ وفيما بينها

البرنامج الفرعي ٤

البيئة والتنمية

قرارات الجمعية العامة

- ٢٩٢/٦٤ حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي
- ٢٩١/٦٧ الصرف الصحي للجميع
- ٢١٥/٦٩ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه
- ٢٢٦/٦٩ تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٣٩/٢٠٠٥ مركز تخفيف وطأة الفقر من خلال تنمية المحاصيل الثانوية في آسيا والمحيط الهادئ
- ٤/٢٠١٣ النظام الأساسي لمركز الميكنة الزراعية المستدامة
- ١٩/٢٠١٣ اختتام أعمال لجنة التنمية المستدامة
- ٣٤/٢٠١٥ المستوطنات البشرية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- ٤/٦٥ تعزيز مركز تخفيف وطأة الفقر من خلال تنمية المحاصيل الثانوية في آسيا والمحيط الهادئ
- ٣/٦٧ المؤتمر الوزاري السادس للبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ
- ١١/٦٨ تحقيق أمن الطاقة من خلال الربط بين شبكاتها
- ٤/٦٩ الحوار الوزاري بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ: من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥
- ٨/٦٩ تعزيز تبادل المعلومات والتعاون في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في آسيا والمحيط الهادئ
- ٩/٦٩ تنفيذ برنامج شراكة الجسر الأخضر من أجل المتابعة الطوعية للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"

- ٤/٧٠ تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ عن طريق نقل التكنولوجيا
- ١١/٧٠ تنفيذ نتائج منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة
- ١٢/٧٠ تعزيز الجهود المبذولة بشأن المستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
- ٩/٧١ تعزيز التعاون في مجال الإدارة المستدامة لموارد المياه في آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ٥

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها
قرارات الجمعية العامة

- ١٠٣/٦٨ التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية
- ٢٢٠/٦٨ تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
- ٨٥/٦٩ التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
- ٢٠٤/٦٩ تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
- ٢١٩/٦٩ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١٤/٢٠١٥ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
- ٢٦/٢٠١٥ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ٣١/٢٠١٥ إنشاء مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- ١٠/٦٩ تعزيز التواصل الإقليمي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء مجتمعات تربطها شبكات المعارف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- ١١/٦٩ تنفيذ خطة عمل آسيا والمحيط الهادئ من أجل تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ونظم المعلومات الجغرافية للحد من مخاطر الكوارث وللتنمية المستدامة، ٢٠١٢-٢٠١٧

- ١٢/٦٩ تعزيز التعاون الإقليمي من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ
- ١٣/٧٠ التعاون الإقليمي من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ
- ١٠/٧١ تعزيز الترابط بين أرجاء المنطقة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام طريق المعلومات الفائت السرعة لآسيا والمحيط الهادئ
- ١٢/٧١ تعزيز الآليات الإقليمية لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- البرنامج الفرعي ٦
- التنمية الاجتماعية
- قرارات الجمعية العامة
- ٢٩٣/٦٤ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص
- ٣١٢/٦٥ الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم
- ٤/٦٨ الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية
- ١٣٠/٦٨ السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
- ١٣١/٦٨ تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
- ١٣٣/٦٨ دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية
- ١٣٧/٦٨ العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات
- ١٣٩/٦٨ تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية
- ١٩١/٦٨ التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني
- ١٩٢/٦٨ تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص
- ٢٢٧/٦٨ دور المرأة في التنمية
- ٢٢٨/٦٨ تنمية الموارد البشرية
- ٦١/٦٩ المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة
- ١٤١/٦٩ محور الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده	١٤٢/٦٩
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٤٣/٦٩
الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة	١٤٤/٦٩
اليوم العالمي لمهارات الشباب	١٤٥/٦٩
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٤٦/٦٩
تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة	١٤٧/٦٩
مضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة	١٤٨/٦٩
الاتجار بالنساء والفتيات	١٤٩/٦٩
تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث	١٥٠/٦٩
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٥١/٦٩
زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه	١٥٦/٦٩
الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله	١٦١/٦٩
حماية المهاجرين	١٦٧/٦٩
الأطفال والمراهقون المهاجرون	١٨٧/٦٩
الهجرة الدولية والتنمية	٢٢٩/٦٩
الثقافة والتنمية المستدامة	٢٣٠/٦٩
اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع	٢٩٣/٦٩
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها	٨/٢٠١٤
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز	٢/٢٠١٥

٤/٢٠١٥	النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
٥/٢٠١٥	طرائق ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢
٦/٢٠١٥	تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل
قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	
١٢/٦٦	مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ
٥/٦٧	التنفيذ الكامل والفعال لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
٦/٦٧	تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٩/٦٧	الاستعراض الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
٦/٦٨	الأعمال التحضيرية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ما بعد ٢٠١٤
٧/٦٨	عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين ٢٠١٣-٢٠٢٢
١٣/٦٩	تنفيذ الإعلان الوزاري المتعلق بعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٣-٢٠٢٢، واستراتيجية إنشيو من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ
١٤/٦٩	تنفيذ بيان بانكوك بشأن استعراض آسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة
١٤/٧٠	تعزيز مشاركة الشباب في التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ
١٣/٧١	تنفيذ الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

البرنامج الفرعي ٧

الإحصاءات

قرارات الجمعية العامة

٢٦١/٦٨ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦/٢٠٠٦ تعزيز القدرة الإحصائية

١٥/٢٠١١ تنقيح النظام الأساسي للمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ

٢١/٢٠١٣ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٤٦ (د-٤٢) الخدمات الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ

٢/٦٥ التعاون التقني وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي في مجال تنمية الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ

١٠/٦٧ مجموعة أساسية من الإحصاءات الاقتصادية للاسترشاد بها في تحسين الإحصاءات الاقتصادية الأساسية في آسيا والمحيط الهادئ

١١/٦٧ تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٢/٦٧ تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٥/٦٩ تنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٦/٦٩ مجموعة أساسية من الإحصاءات السكانية والاجتماعية للاسترشاد بها في تنمية القدرات الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ

١٤/٧١ عقد التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ

٢٠٢٤-٢٠١٥

البرنامج الفرعي ٨

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

قرارات الجمعية العامة

٧٨/٧٠ تمديد الفترة التحضيرية التي تسبق رفع اسم فانواتو من فئة أقل البلدان نموا

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٣٧ (د-٤٠) أنشطة اللجنة في منطقة المحيط الهادئ

٦/٦٠ تنشيط مركز عمليات المحيط الهادئ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة

١٢/٦٢ تعزيز بلدان وأقاليم المحيط الهادئ الجزرية النامية من خلال التعاون الإقليمي

٢/٦٦ الاستعراض الخمسي لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٧/٦٦ جدول أعمال المناطق الحضرية للمحيط الهادئ

١٣/٦٦ تعزيز التعاون الإقليمي في شمال ووسط آسيا

١/٦٨ إعادة التأكيد على الحالة الخاصة وأوجه الضعف الفريدة والخصوصية للدول الجزرية الصغيرة النامية مع التركيز على منطقة المحيط الهادئ

١٧/٦٩ إدارة موارد المحيط وحفظها واستخدامها على نحو مستدام من أجل تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ٩

الطاقة

قرارات الجمعية العامة

١٥١/٦٥ السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع

٢١٥/٦٧ تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٤/٢٠١١ تشجيع التعاون الإقليمي من أجل تعزيز أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة في آسيا والمحيط الهادئ

١٩/٢٠١٣ احتتام أعمال لجنة التنمية المستدامة

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣/٦٤ تشجيع الموارد المتجددة لتعزيز أمن الطاقة والتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

١١/٦٨ تحقيق أمن الطاقة من خلال الربط بين شبكاتها

٩/٧٠ تنفيذ نتائج منتدى الطاقة الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ